S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24389
7 August 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير الامين العام بشأن مسألة جنوب افريقيا

مقدمة

١ - نظر مجلس الامن في مسألة جنوب افريقيا في جلستيه ٣٠٩٥ و ٣٠٩٦ اللتين عقدهما يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، واعتمد بالاجماع في الجلسة الاخيرة القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) ، وفيما يلي نصه الكامل :

"إن مجلس الامن ،

"إذ يشير إلى قراراته ٣٩٢ (١٩٧٦) و ٤٧٣ (١٩٨٠) و ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٨٤) ،

"وإذ يساوره شديد القلق إزاء تصاعد أعمال العنف في جنوب افريقيا ، الامر الذي يسبب خسائر كبيرة في الارواح ، وإزاء ما لتلك الاعمال من آثار على المفاوضات السلمية الرامية إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية موحّدة ،

"وإذ يشعر بالقلق من أن استمرار هذا الوضع سيضر إضرارا بالغا بالسلم والامن في المنطقة ،

"وإذ يشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وهو الإعلان الذي دعا إلى إجراء مفاوضات في جنوب افريقيا في جو خال من العنف ،

"وإذ يؤكد مسؤولية سلطات جنوب افريقيا عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف فورا وحماية أرواح جميع أهالي جنوب افريقيا وممتلكاتهم ،

090892 070892 070892 ١٠٧٠ذ(٩٢) 92-36635

"وإذ يؤكد أيضا الحاجة إلى تعاون جميع الاطراف على التصدي للعنف ، وإلى ممارستهم ضبط النفس ،

"وشعورا منه بالقلق إزاء انقطاع عملية التفاوض ، وتصميما منه على مساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع في سبيل إقامة مجتمع لا عنصري ديمقراطي ،

"١ - يدين تصاعد أعمال العنف في جنوب افريقيا ، لا سيما المذبحة التي وقعت في بلدة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، فضلا عما جرى بعد ذلك من أعمال العنف ومنها إطلاق النار على المتظاهرين العزّل ؛

"٢ - يحث بقوة سلطات جنوب افريقيا على إتخاذ تدابير فورية للتوصل إلى وقف فعّال لأعمال العنف الجارية ولتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة ؛

"٣ - يدعو جميع الاطراف إلى التعاون على التصدي للعنف وإلى ضمان التنفيذ الفعال لاتفاق السلم الوطني ؛

"٤ - يدعو الامين العام إلى أن يعيّن ، على سبيل الاستعجال ، ممثلا خاصا لكي يقوم ، في جملة أمور ، بعد إجراء مباحثات مع الاطراف ، بتقديم توصيات لإتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على إنهاء أعمال العنف هذه بصورة فعّالة ، وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي إلى انتقال سلمي نحو جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية موحدة ، وإلى أن يقدم تقريرا إلى مجلس الامن في أقرب وقت ممكن ؛

"٥ - يحث جميع الاطراف على التعاون مع الممثل الخاص للامين العام في أدائه لولايته ، وعلى إزالة جميع العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات ؛

"٦ - يشدد ، في هذا الصدد ، على أهمية تعاون جميع الاطراف على استئناف عملية التفاوض في أقرب وقت ممكن ؛

"٧ - يحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل بالتدابير الحالية التي فرضها مجلس الامن بهدف الإنهاء المبكّر للفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛

"٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر إلى أن تتم إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية موحدة ."

٢ - وبعد اعتماد القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) مباشرة ، قمت بتعيين السيد سيرس ر. فانس ممثلا خاصا لي بمقتضى الفقرة ٤ من القرار ، وأعلنت أنه سيزور جنوب افريقيا على وجه الاستعجال . كذلك طلبت إلى السيد فيريندرا دايال ، مدير المكتب السابق ، أن يرافق السيد فانس في مهمته . وقد قام الوفد ، يساعده فريق صغير من الامانة العامة ، بزيارة جنوب افريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ . ويصدر هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) .

أولا - برنامج البعثة في جنوب افريقيا

٣ - ازاء تعقيد الحالة في جنوب افريقيا ، حاولت البعثة أن تجري مناقشات مع أوسع مجموعة من الاحزاب في البلد .

٤ - وقد بدأ البرنامج باجتماعات مع الرئيس ف. و. دي كليرك وأعضاء مجلس وزرائه في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وتلت ذلك جولة أخرى من المحادثات بين الممثل الخاص والرئيس دي كليرك في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وبالاضافة إلى ذلك ، نظم اجتماعان منفصلان مع وزير الخارجية ر. ف. بوتا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ومع وزير العدل هـ . ج. كوتسي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

٥ - كذلك عقدت اجتماعات فردية ، بالترتيب التالي ، مع وفود من الاحزاب السياسية الرئيسية . ففي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، شملت هذه الاجتماعات اجتماعات مع وفود من حزب إنكاتا للحرية (IFP) برئاسة الزعيم مانغوسوتو بوتيليزي ؛ ووفد من مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا (PAC) برئاسة السيد كلارنس ماكويتو ؛ ووفد من المؤتمر الوطني الافريقي (ANC) برئاسة نائب رئيسه السيد وولتر سيسولو ضم بين آخرين أمينه العام السيد سيريل رامافوزا ومدير إدارة الشؤون الدولية به السيد تابو مبيكي . وقد نظم خصيصا اجتماع آخر يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ بين الممثل الخاص ورئيس المؤتمر الوطني

الافريقي السيد نيلسون مانديلا عند عودة الاخير إلى جنوب افريقيا من مهمة بالخارج . كذلك استقبل فريق الامم المتحدة يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ وفد من المنظمة الشعبية لازانيا (AZAPO) برئاسة السيد فانديلاني نيفولوفدودوي . وفي ٢٤ تموز/يوليه اجتمع فريق الامم المتحدة بوفد من الحزب الديمقراطي ضم الدكتور زاك دي بير والسيد كولن إغلن . وفي ٢٥ تموز/يوليه عقد اجتماع مع وفد من الحزب الشيوعي بجنوب افريقيا (SACP) برئاسة رئيسه السيد جو سلوفو .

٦ - وفي اليوم نفسه ، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، أجريت ، بالاضافة الى ذلك ، مناقشات مع وفد من بوفوشاتسوانا برئاسة السيد ل. م. مانغوب ؛ ووفد من فيندا برئاسة العميد راموشوانا ؛ ووفد من ترانسكي برئاسة اللواء بانتو هولوميسا ؛ ووفد من سيسكي برئاسة العميد أوبا جكوزو .

٧ - وقد استؤنفت المناقشات مع الاحزاب السياسية يوم ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ عندما اجتمعت البعثة بوفد من أحزاب الجبهة الوطنية المشتركة في ميثاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية (CODESA) (حزب العمال برئاسة السيد إيدي ساموبلس ، والمؤتمر الهندي بالترانسفال برئاسة السيد قاسم سالوجي) . وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ استقبلت البعثة وفدا من حزب المحافظين برئاسة الدكتور أ. ب. تروورنيخت . وأعقب ذلك في نفس اليوم اجتماع مع وفد من الحزب الشعبي الوطني برئاسة السيد أ. راجبانسي . وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ اجتمعت البعثة بوفد من حزب بويرستات برئاسة السيد روبرت فان تونذر . وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ اجتمعت البعثة بممثلين لحزب التضامن برئاسة الدكتور ج. ن. ريدي ، كما اجتمعت بعد ذلك بوفد من المؤتمر الهندي بناتال ضم الدكتور ف. م. مير والسيد زاك يعقوب والسيد ب. غوردان .

٨ - ولما كان هناك أفراد بارزون وجماعات مدنية بارزة تسهم اسهاما ملحوظا في التطور السياسي والاجتماعي لجنوب افريقيا فقد رحبت بعثة الامم المتحدة بفرصة الاجتماع لمجموعة واسعة من هؤلاء الاشخاص وطلب مشورتهم . وكان من هؤلاء على وجه الخصوص القاضي ريتشارد غولدستون رئيس لجنة التحقيق في أعمال العنف والإرهاب العامة ؛ والسيد جون هول والسيد أنطوني غيلدنهيز من لجنة السلم الوطنية وأمانتها . كما اجتمعت بممثلين للجان السلم الإقليمية والمحلية . كذلك اجتمعت البعثة برئيس الاساقفة ديزموند توتو ، واجتمعت في أكثر من مناسبة بأكبر قيادات مجلس الكنائس بجنوب افريقيا . كذلك استقبلت البعثة رئيس مؤسسة الحرية

الافريكانية ؛ ورئيس مجلس تحقيق مستقل ؛ وممثلين لمحامي حقوق الانسان ولمركز الموارد القانونية . كذلك عقدت اجتماعات مع أفراد من أعضاء البرلمان وفقهاء القانون والدستور البارزين . واجتمعت البعثة كذلك بالحركة النقابية ممثلة في مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا (COSATO) ؛ ومع قادة مجتمع الاعمال ومنهم ممثلون للاتحاد الوطني للغرف التجارية (NAFCOC) ، وغرفة الاعمال بجنوب افريقيا (SACOB) ، واللجنة الاستشارية لأرباب العمل المعنية بالشؤون العمالية بجنوب افريقيا (SACCOLA) . كذلك أجري تبادل لوجهات النظر مع رؤساء تحرير الصحف الرئيسية بجنوب افريقيا .

٩ - وبغية تركيز المناقشات على الأغراض الرئيسية للبعثة ، على نحو ما هو مبين في قرار مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) شجع الممثل الخاص محاوريه على أن يسجلوا أيضا آراءهم ، قدر الامكان ، كتابة . وقد استفادت البعثة ايضا من وثائق خطية أحيلت إليها من طائفة عريضة من المجموعات والاشخاص ، لم تستطع لضيق الوقت أو ازدحام الجدول الزمني ، أن تلتقي بهم شخصيا .

١٠ - ويود الممثل الخاص أن يعرب عن امتنانه لجميع من أفاد البعثة بمشورته وخبرته . وبغية زيادة معرفته للحالة على الطبيعة ، قام الممثل الخاص في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ يرافقه السيد ديال برحلة مع القاضي غولدستون الى بويباتونغ وكروسرودز وهما مسرح الاحداث المأسوية التي وقعت مؤخرا . وقد التقى أيضا بممثلي لجنة الصليب الاحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الوطنية للاطلاع على مساعيهما في البلد . إضافة الى ذلك ، عقد الممثل الخاص اجتماعات مع ممثلي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية وممثلي الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، وذلك بناء على طلبهم .

١١ - ومرفق بهذا التقرير مخطط لبرنامج البعثة ، الى جانب قائمة بكل من الوفود التي استقبلتها البعثة (المرفق الاول) . والالقاب التي تلي الاسماء الواردة في المرفق هي الالقاب التي زودنا بها المشاركون المعنيون في الاجتماعات . وفيما يتعلق ببعض المشاركين ، يظل موقف الامم المتحدة هو ما أعرب عنه رئيس مجلس الامن في الجلسة ٣٠٩٦ ، التي قال فيها لدى إعطائه الكلمة لبعض المتكلمين بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس : "هذا لا يستتبع بأي حال من الاحوال اعتراف المجلس أو أي من أعضائه بالمنظمة أو الكيان الذي يدعي تمثيله" (S/PV.3096) .

١٢ - وبالنظر الى الطبيعة المستفيضة للمناقشات التي عقدتها البعثة والوثائق الكتابية المفصلة العديدة التي قدمت إليها ، يهدف الجزء التال من التقرير الى تلخيص النقاط الرئيسية التي أعربت عنها الاطراف للبعثة .

ثانيا - خلاصة الآراء التي أبديت للبعثة

ألف - المناقشات التي جرت مع الحكومة

١٣ - فيما يتعلق بموضوع العنف ، كان من رأي الحكومة أن المسؤولية الاساسية للحفاظ على النظام هي مسؤوليتها ، وإن كان ذلك لا يعني أن الاطراف الاخرى في اتفاق السلم الوطني في حل من مسؤولياتهم . وتم التأكيد على أن الرئيس دي كليرك اتخذ مبادرات عديدة لمكافحة العنف . وقد تمخضت هذه المبادرات ، مثلا ، عن اتفاق السلم الوطني الذي أبرم في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وعن تعيين لجنة غولدستون . علاوة على ذلك ، دعا رئيس الدولة السيد مانديلا والقائد بوتيليزي بشكل متكرر الى اجتماع مشترك لتبيان أن قادة تلك الاحزاب التي تشكل في نظر الحكومة الاحزاب الرئيسية الثلاثة ، سوف يعملون سويا لإنهاء العنف . وأضافت الحكومة أنه بالنظر الى رفض السيد مانديلا في البداية ، وسّع رئيس الدولة الدعوة لتشمل وفدا من لجنة السلام الوطني .

١٤ - وانتقلت الحكومة إلى بيان أنها زادت عدد أفراد قوة الشرطة وزادت ميزانيتها بما يقارب الضعف . وذكرت أنها اعتمدت تشريعات لمكافحة الترويع والعنف وحيازة الاسلحة بصورة غير مشروعة .

١٥ - علاوة على ذلك ، رغم أن الحكومة لاحظت أن أصول العنف معقدة التركيب ، فقد ذكرت أن لجنة غولدستون حددت الاسباب الرئيسية للعنف السياسي بوصفه صراع على السلطة بين المؤتمر الوطني الافريقي ومنظمة انكاثا . أما العوامل الاخرى ، فتتمثل في نظرها في دور "الراديكاليين" ، وارتفاع معدل الجريمة بما يعزى الى حد كبير الى تزايد البطالة ، وتوافر الاسلحة ، التي صودر منها ٦١٧ ١ سلاحا في عام ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، بما في ذلك نحو ٠٠٠ ١ سلاح من طراز AK 47 .

١٦ - وذكرت الحكومة أنه ، استجابة لتوصيات لجنة غولدستون وضع نظام يحظر حمل الاسلحة الخطيرة في الاماكن العامة داخل "مناطق الاضطرابات" ، وأنه يجري ايلاء الاهتمام العاجل لمسالة حمل الاسلحة التقليدية وإيواء العمال المهاجرين العزب في

النُزُل . وأضافت الحكومة أنه يجري حل الكتيبة ٣٢ واستيعابها في وحدات أخرى ، في حين يجري كذلك حل تنظيم كيفيت وإعادة وزع أعضائه السابقين لأغراض منع سرقة الماشية .

١٧ - وإذ أشارت الحكومة الى برنامج التعبئة الجماهيرية لتحالف المؤتمر الوطني الافريقي ، أعربت عن الرأي القائل بأن هذا البرنامج من شأنه إثارة العنف ، وتأخير عملية البحث عن حلول ديمقراطية وتعطيل الاقتصاد والخدمات الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، سيحدث في رأيها خسارة في الوظائف وتحوّل رأي السوق العالمية ضد جنوب افريقيا في الوقت الذي تتطلب التنمية فيه استثمارا أجنبيا عاجلا .

١٨ - وفيما يتعلق بموضوع المفاوضات ، أوضحت الحكومة أن جنوب افريقيا لا يمكن أن تتحول الى دولة موحدة لا عنصرية من خلال هذه العملية ؛ بيد أن تحالف المؤتمر الوطني الافريقي لم يبد من المرونة ما يذكر . وأضافت الحكومة أنها تريد كفالة نظام يعتمد تشكيل أي حكومة فيه على موافقة الأغلبية الواسعة للمحكومين وتتم مساءلتها من خلال انتخابات حرة ونزيهة في نظام متعدد الاحزاب على أساس صوت واحد للفرد الواحد ، وأن تكون أقرب الى الشعب من خلال تحويل السلطة الى المناطق . وسوف يتم ترسيخ حقوق الانسان في الدستور وحمايتها من جانب جهاز قضائي مستقل . وأضافت الحكومة أنه اذا لم يتم احلال صيغة نهائية للدستور محل الدستور الانتقالي خلال ثلاث سنوات ، فإنه يمكن اجراء انتخابات عامة لانتخاب هيئة برلمانية انتقالية جديدة .

١٩ - وذكرت الحكومة أنه كان هنالك اتفاق كبير بينها وبين تحالف المؤتمر الوطني الافريقي عندما انسحب هذا الاخير من الدورة العامة الثانية لميثاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية (كوديسا ٢) . على أن مسألة انتقال السلطة الى المناطق مازالت تشكل خلافا كبيرا ، حيث تؤيد الحكومة بشدة نظام حكم اقليمي يتم فيه الاتفاق على الصلاحيات والمهام والحدود قبل اعتماد الدستور الانتقالي . وأنكرت الحكومة أن هذه المقترحات تعني وجود سلطة النقض (فيتو) لصالح القطاع "الابيض" من السكان . وأضافت الحكومة أنها عرضت جداول زمنية مرنة فيما يتعلق بوضع دستور انتقالي وأنه تم إعداد مشاريع تشريعات كان من المنتظر إحالتها الى البرلمان لولا تأخر دورة ميثاق اقامة جنوب افريقيا ديموقراطية . وكان من رأي الحكومة أن الدستورين الانتقالي والنهائي ينبغي أن ينصا على ميثاق للحقوق وأقصى قدر من تفويض السلطة ، وضوابط وموازين مختلفة ، بما في ذلك إنشاء هيئة برلمانية من مجلسين ، وتمثيل تناسبي .

باء - المناقشات التي جرت مع الاحزاب السياسية

٢٠ - تلخص هذه المناقشات قدر الإمكان بالتسلسل التي جرت به مع فريق الامم المتحدة .

٢١ - أعرب حزب انكاثا للحرية ، بزعامة الرئيس مانغوسوتو بوتيليزي ، عن بالغ قلقه لتعطل عملية ميثاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية من جراء انسحاب المؤتمر الوطني الإفريقي . ورأى الحزب أن هياكل مؤتمر الميثاق هذا ضعيفة وإن قائمة المشاركين فيه ناقصة نقصا خطيرا ، وأن إبعاد تنظيم كوازولو ليس سبب ذلك البتة . أضف الى ذلك أن مؤتمر الميثاق يفتقر الى آلية لحل المنازعات على مستوى رؤساء الاطراف . وبالتالي فإن حزب انكاثا يشعر بأن هنالك حاجة الى عقد مؤتمر استعراضي متعدد الاحزاب للنظر في الوضع برمته وليكون بمثابة هيكل دائم لتسوية الحالات التي تفضي الى طريق مسدود . ويعتقد حزب انكاثا أيضا أنه لا يمكن التوفيق بين القطاعات المتباينة من مجتمع جنوب افريقيا إلا بنموذج دستوري اتحادي وأنه ينبغي أن تؤول السلطات من الحكومات الاقليمية الى الحكومة المركزية . ويخشى حزب انكاثا استمرار العنف في حال عدم اعتماد مثل هذا التصور . وشجب ما وصفه بأنه انتهاكات خطيرة لمدونة قواعد سلوك الاحزاب السياسية ، على نحو ما هو محدد في اتفاق السلم الوطني ، من جانب المؤتمر الوطني الافريقي وحلفائه . ولئن أدان الحزب مجزرة بويباتونغ ، فقد أعرب أيضا عن استيائه للامبالاة النسبية التي أبداها المجتمع الدولي إزاء حوادث قتل مؤيديه في كروسرودز .

٢٢ - وذكر وفد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، برئاسة رئيسه ، أن عملية مؤتمر ميثاق جنوب افريقيا ديمقراطية تفتقر الى المصداقية وينبغي أن يحل محلها مؤتمر ترأسه الامم المتحدة ويعقد في مكان محايد . وفي غياب عملية ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا ، دعا المؤتمر المجتمع الدولي الى انشاء لجنة مستقلة لفحص هياكل حكومة جنوب افريقيا بما يكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد . وفيما يتعلق بالعنف ، حمّل المؤتمر حكومة جنوب افريقيا وقوات أمنها مسؤولية الكثير من أعمال العنف الراهنة . ودعا الى أن تقوم لجنة موفدة من الامم المتحدة بتقصي المسائل المتصلة بالعنف ورصدها والحكم عليها وإلى طرد قوات المرتزقة من جنوب افريقيا من قبيل الكيفيت والكتيبة ٣٢ ، وذلك تحت إشراف الامم المتحدة . وأيد المؤتمر أيضا إجراء انتخابات تحت إشراف الامم المتحدة لانتخاب جمعية تاسيسية تضع دستورا لدولة موحدة .

٣٣ - وقد رأس وفد المؤتمر الوطني الافريقي الذي اجتمع مع فريق الامم المتحدة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ السيد والتر سيسلو نائب رئيس المؤتمر . وبعد أن كرّر الوفد بعبارات عامة تكرار شروط المؤتمر الوطني الافريقي لاستئناف المحادثات ، كما أبلغها السيد مانديلا إلى الرئيس دي كليرك ، أكّد الوفد على وجه الخصوص ضرورة التنفيذ التام والسريع لتوصيات لجنة غولدستون ، لا سيما التوصيات المتصلة بإقامة سياج حول النُزُل ونزع سلاح المقيمين بها ومنع خروج الاسلحة من هذه الاماكن أو دخولها إليها . وأكّد أيضا المؤتمر الوطني الافريقي على التنفيذ المبكر ، عن طريق التشريع ، لتوصية لجنة غولدستون بحظر حمل جميع الاسلحة الخطرة علانية ، وليس فقط في "مناطق الاضطراب" . وعلاوة على ذلك دعى المؤتمر الوطني الافريقي إلى نزع سلاح جميع وحدات القوات الخاصة المقاومة للعصيان وحصرها في الثكنات ومن بينها الكيفيت والكتيبتان ٣١ و ٣٢ ومكتب التعاون المدني وكتائب استطلاع معينة والاسكاريس ووضع نهاية لجميع العمليات السرية . وانتقل المؤتمر الوطني الافريقي إلى الحث على تدعيم الآليات اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام الوطني ، في جملة أمور ، عن طريق توفير مراقبين وخبراء استشاريين ومستشارين تابعين للامم المتحدة . وأكّد المؤتمر الوطني الافريقي على ضرورة إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين المتبقين وكذلك إلغاء جميع التشريعات القمعية ومنها التشريع الذي يرى أنه ، قُدم بسرعة خلال الدورة الاخيرة للبرلمان .

٣٤ - وإذ أشار المؤتمر الوطني الافريقي بالتحديد إلى دور الامم المتحدة في تدعيم العملية السياسية ، وضع تصورا يتعلق بوجود مراقبين من الامم المتحدة في القطاعات التالية : العسكري - لرصد تسريح وحدات القوة الخاصة المقاومة للعصيان وحصرها في ثكناتها ؛ الامني - لمراقبة شرطة جنوب افريقيا ؛ المدني - لرصد تنفيذ اتفاق السلام الوطني بما فيه مدونة قواعد السلوك للاحزاب والمنظمات السياسية . وفي تصور المؤتمر الوطني الافريقي ، سيحتفظ مراقبو الامم المتحدة "بمكاتب للإنذار المبكر" لتلقي معلومات من أفراد الجمهور تتصل بالعنف المحتمل أو الوشيك .

٣٥ - وفي ورقة عمل سلمت إلى بعثة الامم المتحدة في وقت لاحق ، أكّد المؤتمر الوطني الافريقي على الحاجة إلى عدد كاف من مراقبي الامم المتحدة وليس مجرد عدد رمزي يتمتعون بحرية الحركة وبالموارد المستقلة اللازمة ليعملوا "كعيون" للمجتمع الدولي . واقترح لهذا الغرض عدد يتراوح بين ٤٠٠-٤٥٠ شخصا ، على أن يتمتع المراقبون بخلفية يفضل أن تكون في أعمال الشرطة .

٢٦ - وقد نُظم اجتماع خاص بين السيد فانس والسيد نيلسون مانديلا في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ بعد عودة الاخير بفترة قصيرة من مهمة في الخارج . وبعد أن أكّد السيد مانديلا في هذا الاجتماع أنه يرغب في العودة إلى المفاوضات ، تطرّق إلى بعض الشواغل التي تساوره في الوقت الحالي . وقد شملت ، في جملة أمور ، الحاجة إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين والمشاكل التي صادفها بشأن المسائل الدستورية . وتكلّم السيد مانديلا عن حالة المناقشات التي أجراها مع الرئيس دي كليرك فيما يتعلق بالنسبة المئوية للاصوات اللازمة في المسائل الدستورية الدقيقة واستعرض المفاوضات التي عقدت حتى الآن . وشرح أيضا الوضع الحالي للمفاوضات فيما يتعلق بإنشاء مجلس الشيوخ وسلطاته ، مما يثير مشاكل خطيرة بالنسبة له . وأضاف السيد مانديلا أن استمرار العنف لا يزال يمثل شاغلا خطيرا بالنسبة له وكرّر في هذا الصدد الاهمية القصوى التي يعلقها هو وحزبه على التنفيذ التام لتوصيات لجنة غولدستون .

٢٧ - وعاد وفد المنظمة الشعبية لازانيا برئاسة رئيسه السيد فاندلاني نوفولوندودوي إلى فكرة أن المفاوضات الجارية في البلد ينبغي أن ترأسها شخصية غير منحازة يعيّنها المجتمع الدولي . وحثت منظمة آزانيا أيضا على إقامة سلطة انتقالية تحت رعاية دولية للإشراف على التحول إلى الديمقراطية وقوة تابعة للامم المتحدة لصيانة السلم لتتولى رقابة أمن البلد خلال فترة الانتقال . وبدون هذه الترتيبات لا تستطيع المنظمة أن ترى انتقالا سلميا إلى جنوب افريقيا ديمقراطية .

٢٨ - ولفت وفد الحزب الديمقراطي ، الذي يضم السيد زاك دي بير والسيد كولين إغلين ، انتباه البعثة إلى "الدراسة المستقلة للعنف في جنوب افريقيا" التي أعدتها مؤخرا اللجنة الدولية لفقهاء القانون وإلى التقارير المؤقتة للجنة غولدستون . وأشارا إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير على نطاق الامة في إقامة الهياكل المتوخاة في اتفاق السلام الوطني ، فإن هذه الهياكل لم تتمكن حتى الآن من تحقيق الكثير ، ويرجع ذلك ، إلى حد كبير ، إلى انعدام التعاون من قِبَل الاطراف الرئيسية . وعلى الرغم من هذا فإنها تشكل موردا هاما في الجهد الرامي إلى إنهاء العنف وإرساء الديمقراطية . ومن وجهة نظر الحزب الديمقراطي ، يمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا قيما عن طريق رصد الحالة في جنوب افريقيا والإبلاغ عنها بموضوعية . وينطبق هذا على كل من قضية العنف وعملية التفاوض . وفيما يتعلق بالاخيرة ، يمكن أن يساعد المراقبون الدوليون في ضمان إحراز تقدم مضطرد .

٢٩ - وأكّد وفد الحزب الشيوعي بجنوب افريقيا برئاسة رئيسه السيد جوسلوفو أن قوات الامن لجأت إلى عنف مخطط استراتيجيا وإلى عمليات سرية واسعة النطاق . وطلب لذلك رصدا دوليا شاملا لقوات الامن ووزعها وعملياتها وأفرادها ووثائقها . وطلب الوفد أيضا أن يمتد الرصد الدولي إلى أنشطة الفاعلين السياسيين الرئيسيين بل إلى هيئة إذاعة جنوب افريقيا المملوكة للدولة . وفيما يتعلق بعملية التفاوض يرى الحزب الشيوعي بجنوب افريقيا أن من الضروري الانسحاب من مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية نظرا لانها فقدت مصداقيتها . فلقد جرى التشديد على أن المشتركين في مؤتمر الميشاق لم ينتخبهم الشعب وأن الحكومة ذاتها تورطت في العنف . ولاستئناف العملية ، يتعين أولا أن تُحل قضية العنف والتزام الحكومة بإرساء الديمقراطية بشكل يُرضي الجبهة .

٣٠ - وأبلغ وفد بوفوثاتسوانا ، برئاسة السيد ل. م. مانفوبي ، البعثة بأنه يتعين إيجاد طريقة "لإجبار" الاطراف على العودة إلى عملية مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وأعلن أن العنف في جنوب افريقيا نجم عن محاولة طرف واحد القضاء على الاطراف الاخرى . كما أن حركات التحرير بحاجة إلى أن تتحول إلى أحزاب سياسية ؛ ويجب أن تكف عن حشد جيوش خاصة أو اللجوء إلى الترويع . وأضاف الرئيس مانفوبي أن أي تواجد للامم المتحدة في جنوب افريقيا يجب أن يكون غير متحيِّز ومستقلا تماما .

٣١ - وأعلن وفد سيسكاي برئاسة العميد أوبا جوكوزو أن الراديكاليين قد خربوا مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وأضاف أن وفده يرى أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون مناسبا لجنوب افريقيا وسيسكاي هو وجود هيكل اتحادي تعطى فيه للحكومات المحلية سلطات أساسية . وحثّ إلى العودة إلى المفاوضات مُدينا في الوقت نفسه ما وصفه بأعمال العنف وتقويض الاستقرار المتكررة من جانب المؤتمر الوطني الافريقي .

٣٢ - وحثّ العميد راموشوانا الذي يرأس وفد فندا على مشاركة المجتمع الدولي في عملية التفاوض . وأكّد على الحاجة إلى وجود رئيس أو شخص غير متحيِّز لعقد الاجتماعات ، نظرا لان حكومة جنوب افريقيا تشارك في الوقت الحاضر كلاعب وحَكَم على السواء .

٣٣ - واقترح وفد ترانسكاي برئاسة اللواء بانتو هولوميسا إرسال فريق دولي للرصد إلى جنوب افريقيا ليتصدى للمسائل التي أشار إليها بالتفصيل عندما ألقى كلمة أمام مجلس الامن في الجلسة ٣٠٩٦ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وقبل أن يتسنى استئناف المفاوضات ، يتعين أن ينتهي العنف الذي يجري تحت رعاية الدولة وأيضا قمع النشاط السياسي وبالتحديد في بعض الاوطان . وأضاف أنه ينبغي الكف عن الاستعانة بتشكيلات المرتزقة في بلدات السود وأن تسرَّح هذه الوحدات وتعاد إلى بلدانها الاصلية . وثمة حاجة إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وإلغاء بعض التشريعات الامنية التي حرَّمت النشاط السياسي المشروع .

٣٤ - وحث حزب العمل بجنوب افريقيا ، برئاسة السيد إدي صمويل ، على تهيئة وجود للامم المتحدة لصيانة السلم في جنوب افريقيا لرصد العنف . وإذ لاحظ حزب العمل أيضا أن توصيات لجنة غولدستون لم يتم العمل بمقتضاها بصورة تامة ، حث على تدعيم آليات اتفاق السلام الوطني وقيام المجتمع الدولي بدور أكثر نشاطا في معالجة الحالة في جنوب افريقيا .

٣٥ - وحث المؤتمر الهندي لترانسفال ، برئاسة السيد كاسيم سالوجي ، على إنشاء لجنة دولية للرصد لإنهاء العنف وتمهيد الطريق لوجود حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية تسبق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لجمعية تأسيسية . وسيكمل الفريق الدولي للرصد الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلام الوطني ويشرف على تسريح القوات الخاصة مثل الكيفيت والكتيبتين ٣١ و ٣٢ .

٣٦ - وأبلغ وفد حزب المحافظين برئاسة السيد أ. ب. تريرنخت أن الحزب يعارض ويرفض أي تدخل أجنبي للحالة في جنوب افريقيا يتنافى مع أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . ورفض حزب المحافظين أيضا مفهوم "جنوب افريقيا موحدة" . وبدلا من ذلك ، اقترح الحزب قيام جنوب افريقي يتألف من دول مستقلة بعضها عن بعض لكنها مترابطة اقتصاديا . وهو يفضل ترتيبا كونفدراليا أو ترتيبا على شكل كمنولث بالنسبة لمختلف شعوب أو دول الجنوب الافريقي ، قائم على أساس مشاركتها الاختيارية وعلى أساس مستقل سياسيا . ولاحظ الحزب أن الاثنية حقيقة واقعة في جميع أنحاء العالم ولا يمكن تجاهلها في الجنوب الافريقي .

٣٧ - وطالب حزب الشعب الوطني برئاسة السيد أ. راجبانسي بضرورة تنفيذ اتفاق السلم الوطني بالكامل . وأوصى بوجود مراقبة قوية من جانب الامم المتحدة كوسيلة للحد من العنف ، وحث على اعادة انعقاد مؤتمر إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية .

٣٨ - وأكد وفد حزب بويريستات برئاسة السيد روبرت فانتوندر أن جنوب افريقيا ليست بلدا بل شبه قارة تضم نحو ١٤ شعبا مختلفا ، ينبغي السماح لهم بتشكيل دولهم القومية المنفردة . وحث على ضرورة قيام حكومة جنوب افريقيا بايجاد محفل للتفاوض على أساس الاعتراف بوجود شعوب مختلفة ، وكذلك حق هذه الشعوب في أن تستعيد مركز الدولة التي كان لها من قبل . ولاحظ في هذا الصدد أن جمهورية البوير في ترانسيفال ، والدولة الحرة ، كانتا مستقلتين ومعترف بهما دوليا حتى حرب البوير في الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢ .

٣٩ - وأبلغ حزب التضامن برئاسة السيد ج. ن. ريدي البعثة أنه كما تتحمل حكومة جنوب افريقيا مسؤولية قانونية عن إنهاء العنف ، فإن على الشعب أيضا مسؤولية أدبية للقيام بذلك ، وأضاف أن الحزب نادى بإيقاف الاجراءات الجماعية ، ودعا الموقعين على الاتفاق الوطني للسلم إلى احترام هذا الاتفاق والتقيد بجميع أحكامه بغية تهيئة مناخ يؤدي إلى المفاوضات . وأيد الحزب وجود فريق دولي برعاية الامم المتحدة ، لرصد أعمال العنف وتقييم عملية المفاوضات .

٤٠ - وسرد وفد المؤتمر الهندي الناتال تاريخ الجالية الهندية في جنوب افريقيا وأعمال العنف والترويع التي تعرض لها مؤخرا أعضاؤه . وحث الوفد على وجود مراقبة قوية من جانب الامم المتحدة في جنوب افريقيا كوسيلة لكبح جماح العنف . وتستلزم المراقبة ، في رأي هذا الوفد أن تكون شاملة و "إشرافيه" ونُقلَ إلى البعثة عدد من الاقتراحات المحددة في هذا الصدد .

جيم - <u>مناقشات مع أفراد قياديين ومجموعات كنسية ورجال أعمال ومنظمات نقابات العمال</u> .

٤١ - أجرت البعثة طوال إقامتها في جنوب افريقيا مناقشات مستفيضة مع القاضي ريتشارد غولدستون ، رئيس بعثة التحقيق في العنف الترويع الجماهيري . وأُعلن بالفعل تقريران مؤقتان للجنة فضلا عن تقرير آخر عن أعمال العنف التي تتعرض لها القطارات وعن مدونة سلوك للمظاهرات الجماهيرية . وبالمثل ، أعلن أيضا تقرير عن التحقيق في رد الشرطة على الاحداث التي وقعت في بوبياتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ والتحقيق التي جرت بشأنها ، والذي أعدته للجنة السيدة وادنغتون من جامعة ريدنغ . ويجري أيضا عدد من التحقيقات الهامة الاخرى .

٤٢ - وفي ظل هذه الظروف ، قد يكون إما من باب التكرار أو من السابق لأوانه أن نورد في هذا التقرير تفاصيل العمل الذي تضطلع به لجنة غولدستون . ولكن يلزم إبداء ملاحظات معينة ناشئة عن المناقشات التي جرت مع القاضي غولدستون . أولا ، إن صلاحيات اللجنة واسعة بشكل غير عادي ، ويرى القاضي غولدستون حاليا أنها غير ملائمة . ثانيا ، إن تقارير اللجنة تقدم أولا ، حال كتابتها ، إلى رئيس الدولة ولا توزع على نطاق أوسع إلا بعد دراستها من قبل الحكومة . ثالثا ، تتمتع اللجنة بسلطات غير عادية ؛ ويطلب إلى الشهود الاجابة على جميع الاسئلة ، حتى تلك الاسئلة التي تعرضهم شخصيا للمساءلة الجنائية (رغم أنه لا يمكن استخدام البيانات المدلى بها أمام اللجنة في إقامة الدعوى الجنائية) . رابعا ، تتمتع اللجنة بسلطات غير محدودة فيما يتعلق بالتفتيش ومصادرة الوثائق .

٤٣ - وتُطرح هذه النقاط المتعلقة باللجنة بسبب النطاق الاستثنائي لعملها والتوقعات الكبيرة المعقودة على توصياتها .

٤٤ - غير أنه يبدو من المحادثات التي جرت مع القاضي غولدستون وآخرين أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ توصيات هامة معينة بالكامل مما يزيد من تفاقم حالة غير مستقرة بالفعل . ومن أهم هذه التوصيات التي لم تنفذ بالكامل العجز حتى الآن عن تنفيذ حظر تام على عرض الأسلحة الخطيرة في الأماكن العامة - ليس فحسب في "مناطق الاضطراب" ، وعدم القدرة على التصرف بصورة كافية فيما يتعلق بالنُزُل . وهناك أيضا شعور بأن أيا من الأحزاب السياسية الرئيسية لم يتخذ خطوات حازمة بصورة كافية لمنع أعوانه من المشاركة في حالات أو أعمال العنف .

٤٥ - والحقيقة أن الاستعداد النفسي للقيام بأعمال العنف السياسي هو من صميم المشاكل التي تخلق انعدام الثقة في الحياة السياسية في جنوب افريقيا بحيث أن القاضي غولدستون وآخرين ممن ناقشت معهم اللجنة هذه المسألة يعتقدون أن هذا الموضوع برمته لا بد أن يكون موضوع سلسلة من التحقيقات الاضافية .

٤٦ - وقد تمكن القاضي غولدستون ، عند قيامه بهذه المهام الموسعة ، من الاستفادة بتجارب ومساعدات من الخارج . ويعمل القاضي بهاغواتي من الهند كمستشار للجنة . أما السيد وادنغتون من المملكة المتحدة ، فقد ساعد بالفعل في إعداد تقرير عن استجابة الشرطة إزاء مأساة بويباتونغ . وأبدى القاضي غولدستون استعداده لمواصلة الاتصال مع الأمم المتحدة اذا ما احتاج إلى مساعدتها في ترتيب تقديم مزيد من الدعم الدولي إلى

لجنته . وعلاوة على ذلك ، حث القاضي غولدستون بعثة الامم المتحدة أن تفعل ما في وسعها لتعزيز الاليات التي أنشأها اتفاق السلم الوطني . وكان من رأية ضرورة استخدام الهياكل الحالية في جنوب افريقيا كوسائل ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي من خلالها بدور في السعي إلى إيقاف العنف .

٤٧ - وناقشت اللجنة باستفاضة دور كل من اللجنة الوطنية للسلم والامانة العامة الوطنية للسلم اللتين أنشئتا بموجب إتفاق السلم الوطني في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وذلك خلال لقائها مع السيد جون هول والسيد انتوني غيلدنهوز ، رئيسا هاتين الهيئتين . وبيّن كلاهما أن الاتفاق اتاح اطارا شاملا لإنهاء العنف في هذا البلد بعد أن وقعت عليه ، ضمن آخرين ، جميع الاحزاب السياسية الرئيسية ونقابات العمال والمنظمات الدينية والمدنية . وإلى جانب توخي إنشاء آليات على الصُعد المركزية والاقليمية والمحلية ، وضع الاتفاق أيضا مدونة سلوك للاحزاب السياسية والمنظمات من شأنها ، إذا ما اتبعته ، أن تنهي العنف وأن تعزز السلم وإعادة البناء .

٤٨ - وأُبلغت اللجنة أنه على صعيد القواعد الشعبية ، أنشأت الامانة الوطنية للسلم إحدى عشرة لجنة اقليمية لحل المنازعات تغطي جميع انحاء البلد . ومع ذلك ، وبرغم النوايا المعلنة لجميع الأطراف المعنية بتنفيذ إتفاق السلم الوطني ، وقعت أعمال عنف متكررة ، ولا تزال الامانة نفسها تفتقر إلى الهيكل الاساسي والدعم اللوغستي اللازم فضلا عن وجود عدد كاف من الموظفين طوال الوقت للاضطلاع بواجباتها على نحو فعّال .

٤٩ - إن معظم المحاورين الذين اجتمع معهم ممثلي الخاص ، فضلا عن رؤساء اللجان الاقليمية لفض المنازعات ، قد حثوا الامم المتحدة على تعزيز قدرة الامانة الوطنية للسلم عن طريق إرسال عدد كاف من مراقبي الامم المتحدة إلى جنوب افريقيا ؛ وسيعمل هؤلاء المراقبون بالتشاور التام مع اللجنة الوطنية للسلم .

٥٠ - وتقدر البعثة تقديرا تاما تبادل الآراء الذي أجرته مع الاسقف ديزمونت توتو ، وفيما بعد مع وفد رفيع المستوى من مجلس الكنائس في جنوب افريقيا يمثل قطاعا عريضا . وجرت هذه المناقشات في ظروف فشل الجهود المبذولة لتجنب منع المظاهرات الجماهيرية المعتزم القيام بها في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ والخوف من أن تؤدي هذه المظاهرات إلى أعمال عنف واسعة النطاق .

٥١ - وأعرب زعماء الكنائس عن ألمهم وجزعهم إزاء تراث الفصل العنصري والجهود التي حثت في مؤتمر العمل الثاني على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، والتهديد بالقيام بعمل جماهيري وخطر الرد العنيف على ذلك ، وارتفاع البطالة في مجتمع يخلو من التوازن الاجتماعي والاقتصادي ، وفشل المحاولة التي جرت بين مجلس تنسيق شؤون العمل في جنوب افريقيا ونقابات العمال في مؤتمر جنوب افريقيا في الاتفاق على ميثاق للسلم والديمقراطية وإعادة البناء .

٥٢ - وإزاء الانهيار الذي حدث في المفاوضات الدستورية ، والناجم في رأي زعماء الكنائس عن مطالبة الحكومة بأن ينص في صلب أي دستور على حق الاقلية في الاعتراض ، حث هؤلاء الزعماء على إنشاء قوة داخلية لحفظ السلم تتألف من وحدة يتم إنشاؤها من عناصر جديدة تماما . وطالبوا بضرورة أن يعمل أي فريق مراقبة دولي ، يتمتع بصلاحيات التحقيق ، بالتعاون الوثيق مع هذه القوة الداخلية لحفظ السلم ، ودعوا - كما دعا آخرون - إلى نزع سلاح القوات الخاصة التي شاركت في عمليات سرية وإبقائها داخل قواعدها . وشدد زعماء الكنائس على أنه ينبغي ، على الأقل ، تنفيذ توصيات لجنة غولدستون تنفيذا تاما .

٥٣ - وعندما تقدم عمل البعثة واقترب يوم المظاهرات الجماعية ، ظل زعماء الكنيسة على اتصال بالممثل الخاص وإبلاغه بمحادثاتهم مع رئيس الدولة ورئيسي مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا واللجنة الاستشارية لارباب العمل المعنية بالشؤون العمالية بجنوب افريقيا ، وبجهودهم لردع العنف .

٥٤ - كما استفادت البعثة من تبادل الآراء مع "المحامين المدافعين عن حقوق الانسان" الذين دعوا أيضا إلى إنشاء لجنة تدرس إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلم في الجنوب الافريقي وتشق بها جميع الأطراف . وحث الفريق أيضا على تعزيز الاجهزة التي أنشأها اتفاق السلم الوطني وبعثة غولدستون باتخاذ تدابير عملية مختلفة .

٥٥ - وجرت مناقشة مفصلة بين البعثة وقيادة مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . وأرجع هذا المؤتمر إنهيار العملية السياسية إلى عدم رغبة الحكومات في الالتزام بشكل لا رجعة فيه بحكم الاغلبية وبالمعايير العالمية للديمقراطية ، وإلى عجزها عن مكافحة العنف . وأوضح وفد المؤتمر جهوده لمحاولة الاتفاق مع اللجنة الاستشارية لارباب العمل على ميثاق وبرنامج للسلم والديمقراطية والتعمير الاقتصادي ، وأبدى ما رآه من أسباب فشل هذا المسعى . وقد حث المؤتمر في الظروف السائدة في جنوب افريقيا على أن تشكل الامم المتحدة بعثة دولية للتحقق تكون مستقلة عن تنظيمات

اتفاق السلم الوطني ولكن تكملها . أما عن العمل الجماهيري فقد رأى المؤتمر أن من الاساسي بدأ العمل كما هو مقرر ، من أجل حمل الحكومة على قبول حكم الاغلبية والتصدي للعنف . وذكر المؤتمر أنه يرحب بحضور مراقبين من الامم المتحدة لرصد هذا العمل الجماهيري .

٥٦ - وكان من بين الشخصيات البارزة التي استقبلتها البعثة الاستاذ ج. بوشوف رئيس مؤسسة الحرية الافريكانية ، وهي تسعى إلى تقرير مصير شعب الافريكان بالطرق السلمية ، والسيد ج. ه . فان دير ميروي ، وهو نائب مستقل في البرلمان أعرب عن آرائه في الترتيبات الدستورية للمستقبل والحاجة إلى نقل المسؤوليات قدر الإمكان إلى الولايات التي تشكل قوام الدولة .

٥٧ - كما استفادت البعثة من استقصاء آراء الاستاذ جون دوغارد من مجلس التحقيق المستقل ؛ والسيد آرثر تشاسكالسون من مركز الموارد القانونية ؛ والقاضي بيير أوليفيه ؛ والسيد فان زيل سلابيرت والسيد أليكس بوراين من "المعهد المعني بإيجاد بديل ديمقراطي لجنوب افريقيا" . وحصلت البعثة على استبصار خاص بشأن الوضع الاقتصادي في البلد من خلال محادثات مع ممثلي الغرفة التجارية لجنوب افريقيا والاتحاد الوطني للغرفة التجارية .

تدابير مؤقته اتخذت خلال وجود البعثة في جنوب افريقيا

٥٨ - رغم أن البعثة ظلت تركز همها دائما على الهدفين اللذين حددتهما الفقرة ٤ من القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) وهما "تقديم توصيات بأمور منها اتخاذ تدابير تساعد على إنهاء أعمال العنف هذه بصورة فعالة ، وعلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي إلى انتقال جنوب افريقيا سلميا إلى ديمقراطية غير عنصرية وموحدة" ، كان من اللازم - حتى خلال وجود البعثة - التأكد من عدم تحول الاعمال الجماهيرية المقررة يوم ٣ آب/أغسطس إلى عنف لا يمكن التحكم فيه رغم رغبات جميع الاطراف المعنية .

٥٩ - لذلك كان ضروري على ممثلي الخاص إتخاذ بعض الاجراءات المؤقته الاستثنائية التي تستهدف منع احتمال وقوع هذه الكارثة إن أمكن .

٦٠ - وعليه ، وبناء على مشورة الممثل الخاص ، وبعد مناقشات أجراها مع الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي وانكاشا على أعلى المستويات ، كتبتُ إلى الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتليزي يوم ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ معربا عن خشيتي من أن تتخذ

المظاهرات الجماهيرية المقررة يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ طابع العنف ، خلافا لرغبات جميع الاطراف في جنوب افريقيا . ولاحظت أنه قد يسهل على المحرضين إشعال هذا العنف ، ولا بد من تفاديه بكافة الطرق . وأكدت أنه سيكون مما يبعث على الالم والسخرية المريرة للغاية إلى أن يندلع العنف بعد بعثة فانس - وهو تطور لا يتفق أبدا مع مقاصد قرار مجلس الامن . لذلك حثثت من خاطبتهم على أن يفعلوا كل ما في وسعهم للقضاء على هذا الاحتمال ، للاشتراك مع قادة الاحزاب السياسية الكبرى .

٦١ - ولقيت رسائلي استجابة فورية . ففي محادثة هاتفية معي يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، أكد لي السيد مانديلا بعد التقائه بالسيد فانس في نفس اليوم أن المؤتمر الوطني الافريقي سيبذل كل ما في وسعه لتفادي العنف . وطلب أن أدرس إمكانية إرسال حوالي ١٠ مراقبين لكي يشهدوا المظاهرات في أنحاء البلد . وقد ناقش السيد فانس هذه الفكرة وغيرها مع الرئيس دي كليرك وأعضاء وزارته يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ . ويوجد فعلا قبول لهذه الفكرة ، فرئيس الدولة يذكر أنه لا يعترض على حضور مراقبين محايدين موضوعيين يمثلون الامين العام من أجل مراقبة الحملة الجماهيرية المقترحة . وحث رئيس الدولة على أن يتصرف هؤلاء المراقبون في حالة إيفادهم بالتنسيق مع أمانة السلم الوطني ، وعلى أن تكون لهم الحرية الكاملة في التنقل لمراقبة المظاهرات والاعمال الجماهيرية حسبما يشاؤون . وفي ضوء ردود الافعال هذه ، ذهب فورا ٧ مراقبين من نيويورك لإكمال ثلاثة كانوا موجودين في جنوب افريقيا . وعند كتابة هذا التقرير كانوا يراقبون الاعمال الجماهيرية في ١١ منطقة مختلفة من جنوب افريقيا .

٦٢ - وهناك قضية رئيسية يرى ممثلي الخاص أن من الضروري اتخاذ خطوات فورية بشأنها ، ألا وهي مسألة السجناء السياسيين الذين ما زالوا قيد الاعتقال ويبعث مصيرهم على بالغ القلق . وأشار المؤتمر الوطني الافريقي المسألة معه يوم ٢٣ تموز/يوليه ، وأشارها السيد مانديلا مرة أخرى يوم ٢٩ تموز/يوليه . وبناء عليه ، ناقش السيد فانس المسألة مع الرئيس دي كليرك يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ كما ناقشها مع وزير الخارجية بوتا يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ . وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، رتب السيد فانس اجتماعا حول هذا الموضوع بين وزير العدل السيد كويتسي ومدير ادارة الشؤون الدولية بالمؤتمر الوطني الافريقي السيد مبيكي . ومن الجوهري حل هذه المشكلة الاليمة بسرعة . وإذا عولجت على هذا النحو فإنها تساعد كثيرا بلفتة جسورة وإنسانية على دفن الماضي وتطهير صفحة الشك .

ثالثا - ملاحظات

٦٣ - أعجبني كثيرا بعد مناقشاتي مع السيد فانس والسيد دايال منذ عودتهما من جنوب افريقيا تنوع وعمق المحادثات التي أجراها وفد الامم المتحدة خلال وجوده في البلد . كما تأثرت بعمق لاستقباله من كافة قطاع المجتمع بانفتاح واستجابة . وأنا أعتبر هذا دليلا آخر على حدوث تحول في البلد ، وعلى وجود محاولة من زعمائه وشعوبه لخلق دولة ديمقراطية غير عنصرية موحدة في جنوب افريقيا .

٦٤ - والطريق إلى بلوغ هذا الهدف ليس سهلا . فلا بد من السيطرة على العنف أيا كان شكله ، وتهيئة الظروف التي تكفل نجاح عملية التفاوض . لقد تركت عقود من الفصل العنصري رواسب أليمة من عدم الثقة والكرب ، وهما مستحكمان رغم صمود وشجاعة الراغبين في رؤية بلدهم يسير على طريق جديد لا رجوع عنه .

٦٥ - وقد عزز اعتماد مجلس الامن بالاجماع للقرار ٧٦٥ (١٩٩٢) أيدي من تحركوا بدافع من ذلك . كما أبرز القرار التوقعات بأن استمرار اشتراك مجلس الامن في المرحلة الجديدة من تقدم جنوب افريقيا سوف يتسم بفهم واستعداد للمساهمة البناءة في عملية التغير السلمي .

٦٦ - وانطلاقا من ذلك ، وبدافع من هذه الروح ، فإنني أوصي باتخاذ الاجراءات التالية لإنهاء العنف بشكل فعال ، ولتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات التي توخاها القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) .

٦٧ - وليس ضروريا ولا ممكنا هنا أن أسرد العمل البعيد النتائج الذي يقوم به حاليا القاضي ريتشارد غولدستون رئيس لجنة التحقيق في العنف والترهيب الجماهيري . ويكفي أن أقول أنه يستوجب الاحترام الواسع في جنوب افريقيا والخارج . وأؤمن بضرورة دعم المجتمع الدولي للجنة غولدستون ، وبضرورة أن تلقى توصيات البعثة تنفيذا كاملا وسريعا من الحكومة ، ومن الاطراف المعنية في جنوب افريقيا عند اللزوم .

٦٨ - ودون أن أختار بشكل اعتباطي أية توصية من التوصيات العديدة للجنة غولدستون ، اعتقد أن التوصيات المتصلة بالحظر الكامل على العرض العلني للاسلحة الخطرة وأمن النُزُل ينبغي أن يتم العمل بموجبها باقصى سرعة ، حيث أن الاحداث التي جرت مؤخرا تستند على ذلك ، للاسف . وعلاوة على ذلك ، فإنني على يقين من أن مدونة

قواعد سلوك اللجنة الخاصة بالمظاهرات الجماهيرية يمكن أن تفعل الكثير من أجل السيطرة على العنف . ومن الضروري أيضا ، في نظري ، أن يتخذ زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية خطوات حازمة ، كما توصي لجنة غولدستون ، لمنع مؤيديهم من المشاركة في أعمال العنف .

٦٩ - إن الاستعداد القديم للعنف من قِبل مختلف الفئات السياسية في جنوب افريقيا يرجع بشكل رئيسي إلى عدم الثقة في الحياة السياسية في البلد ، إلى حد أنني أرى أنها لا بد من معالجتها . ولذا ، فإنني أوصي بأن تقوم لجنة غولدستون بسلسلة من التحقيقات في إدارة وعمليات بعض الوكالات ، ومن جملتها ، الجيش والشرطة ، وأمونتو وي سيزوي (MK) ، وجيش تحرير شعب آزانيا ، وشرطة كوازولو ، وبوجه أعم ، بعض "المؤسسات الامنية" الخاصة . وقد قام ممثلي الخاص بمناقشة هذا الاقتراح مع القاضي غولدستون وبعض الاحزاب التي ترى أن هذه التحقيقات من شأنها أن تحدّ من العنف وتعود بالفائدة على البلد ككل ، وفي حين أن هذه التحقيقات ستؤدي إلى توسيع نطاق أعمال لجنة غولدستون ، فإن بإمكان اللجنة إجراءها ضمن إطار صلاحياتها الحالية . وإذا احتاجت اللجنة إلى مزيد من التمويل ، فإنني أحث الحكومة على أن تكون على استعداد لذلك الأمر .

٧٠ - وقد رحبت اللجنة بالمساعدات الدولية المناسبة ، وبالطبع فإن تقرير وادنفتون ومشاركة القاضي باغواتي كمستشار كانا تطورين إيجابيين للغاية . وقد يكون من المفيد في المستقبل أن يتم انتداب موظف أقدم ، بالإضافة إلى مجموعة من القضاة ، للاشتراك في عضوية لجان التحقيق ، ولا بد أن يتم اختيار أشخاص مؤهلين ومناسبين ومتجانسين . وإذا شعر القاضي غولدستون في أي مرحلة بالحاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي والامم المتحدة في هذا الصدد ، فإنني أوصي بأن تستجيب المنظمة بصورة إيجابية ومناسبة .

٧١ - وعندما تُكتب تقارير لجنة غولدستون ، فإنها حاليا تُقدَّم أولا إلى رئيس الدولة ، ولا تُنشر على نطاق أوسع إلا بعد أن تقوم الحكومة باستعراضها ، واعتقد أن الرأي السياسي والعام في جنوب افريقيا سيرحب بالتقارير التي تتاح إلى جميع الاطراف الموقّعة على الاتفاق الوطني للسلم في غضون أربع وعشرين ساعة من تقديمها إلى رئيس الدولة . ولذا فإنني أوصي بمتابعة هذا الأمر الذي سيعزز أثر التقارير ومصداقيتها .

٧٣ - وأخيرا ، ففيما يتعلق بلجنة غولدستون ، فإنني أرى أن أية تحقيقات ودعاوى أخرى تكون ضرورية بمقتضى تقريرها ، لا بد أن تقوم الدوائر الحكومية ذات الاختصاص بالاضطلاع بها على وجه السرعة . ومن شأن هذا الإجراء أن يُعزز مصداقية آلية إنفاذ القانون في البلد .

٧٣ - إن الاتفاق الوطني للسلم المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يضع إطارا شاملا وافقت عليه جميع الاحزاب الرئيسية والمنظمات والجماعات في جنوب افريقيا ، لوضع حد للعنف وتسهيل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والتعمير . وكان هذا هو ما اتفقت عليه آراء جميع الذين بحثوا هذه المسألة مع وفد الامم المتحدة ، بمن فيهم أولئك الذين لهم ارتباط بالهياكل القائمة لأمانة السلم الوطني .

٧٤ - وهناك حاجة إلى دعم كل من لجنة السلم الوطني وأمانة السلم الوطني على نحو أكثر اتساقا وأوسع نطاقا من جانب أعلى المستويات السياسية ، على النحو الذي تدعم به اللجان الاثنتا عشرة لحل المنازعات الإقليمية التي تغطي سائر أرجاء البلد . والاكثر أهمية أنهما تحتاجان إلى تمويل وموظفين متفرغين من ذوي الكفاءات العالية . وعلاوة على ذلك ، هناك حاجة ماسة إلى مكاتب للإدارة ومراكز للعمليات تتسم بالكفاءة في "النقاط المتفجرة" الرئيسية ، ولا بد من شغلها بالموظفين على مدى ٢٤ ساعة في اليوم وأن يوفر لها التمويل الكامل والمعدات الكافية . وينبغي أن يتبع لكل مكتب من هذه المكاتب فريق دائم يتألف من ممثلين للحكومة وحزب المؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا وغيرها من الاحزاب المعنية . وينبغي أن تكون هذه المكاتب قادرة في جميع الأوقات على العمل فورا للقضاء على المشاكل في مهدها ؛ وينبغي أن تكفل لها سهولة الوصول الفوري والمباشر إلى وكالات انفاذ القانون . ولذا فإنني أوصي بإنشاء هذه المكاتب بأقرب ما يمكن .

٧٥ - لقد فكّرت مليا في الطلبات الجادة المقدمة إلى الامم المتحدة لإرسال مراقبين إلى جنوب افريقيا لمختلف الاغراض المشار إليها آنفا في هذا التقرير . كما أنني أتفهم ما تُعرب عنه هذه الطلبات من دواعي القلق . كذلك فإنني أعرب عن بالغ تقديري للافكار الجريئة والبناءة الكثيرة التي أحيلت إلى ممثلي الخاص أثناء مباحثاته ، وقلبت فيها تفكيري بأناة .

٧٦ - وإزاء الآليات التي أنشأها بالفعل الاتفاق الوطني للسلم الذي وافقت عليه جميع الأحزاب ، فقد توصلت ، في هذه المرحلة ، إلى أن أكبر عمل ضروري إنما يتمثل في تعزيز وتقوية هذه الآليات . وفي نظري أن هذا العمل سيسهم بشكل ملموس في تعزيز قدرة الهياكل المحلية التي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في بناء السلم في الوقت الحاضر وفي المستقبل على حد سواء . ولذا فإنني أوصي بأن توفر الأمم المتحدة ٣٠ مراقبا للعمل في جنوب افريقيا ، بالتعاون الوثيق مع أمانة السلم الوطني من أجل تعزيز أغراض الاتفاق . وسيتم وضع المراقبين في مواقع متفق عليها ، في أجزاء مختلفة من جنوب افريقيا . وعند الاقتضاء يمكن زيادة عددهم من المنظمات الدولية المناسبة الأخرى ، مثل الكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية . وفي رأيي أن الترتيبات العملية المنبثقة عن هذه التوصية ينبغي أن تخضع لمناقشات مبكرة وتفصيلية بين الأمم المتحدة والحكومة والأحزاب المعنية . وأعتقد في هذا الصدد أن التجارب التي تم اكتسابها من إيفاد ١٠ مراقبين من الأمم المتحدة لتغطية المظاهرات الجماهيرية ستساعد كثيرا في تحديد مهام وأساليب إدارة الفريق الأكبر حجما الذي أوصيت بإيفاده .

٧٧ - وأود كذلك أن أحث الحكومة على السرعة في العمل على ضمان التعيين المبكر لقضاة السلم وإنشاء المحاكم الجنائية الخاصة المتوخاة في الاتفاق الوطني للسلم .

٧٨ - إن أسباب العنف في جنوب افريقيا معقدة وعميقة بطبيعة الحال . غير أن اليأس الذي ولّده الفصل العنصري في البلد يمكن ، على المدى الطويل ، أن يعالج عن طريق التقدم السريع نحو خلق جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية والموحدة . وهذا هو مرمى المفاوضات والهدف المنشود ، لا بالنسبة لمؤتمر ميثاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية فحسب بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

٧٩ - إن مهمة إجراء هذه المفاوضات مسؤولية تقع على عاتق شعب جنوب افريقيا وحده ، ولذلك فإنني قد سعدت بالبيانات التي أدلى بها ممثلي الخاص والمتعلقة بإصرار الأحزاب الرئيسية على العودة ، في أسرع وقت ممكن ، إلى طاولة المفاوضات . إنني أحث على هذا العمل لأن الوقت الذي يضيع بخلاف ذلك ثمين ، وأثمن من ذلك الأرواح التي تزهق . كما أن لدي شعورا قويا بأن أعمالا مثل الإطلاق الفوري لسراح جميع السجناء السياسيين من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين المناخ السياسي ، وخلق الثقة ، ودفن الماضي الأليم . وفي هذا الصدد ، من المهم أيضا أن تكون تقارير الإذاعة والتلفزيون اللذين تمتلكهما الدولة عادلة وموضوعية ، وأن ينظر إليها على أنها عادلة وموضوعية .

٨٠ - إن مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، برغم كل ما لديه من نواحي القصور ، تجب متابعته وتحسينه . وأرى أنه ينبغي أن يشجع الآخرين الذين لم ينضموا إليه بعد على أن يعمدوا إلى ذلك لمصلحة البلد والسلم . كما أنني على اقتناع بأن عملياته يجب أن تنسق على نحو أفضل وأن تجعل أكثر وضوحا . وقد تم إحراز تقدم كبير في الافرقة العاملة ، لكن قليلون جدا من يعرفون ذلك ، أو القضايا المحددة التي ينبغي أن تحل . وهناك حاجة ماسة إلى إقامة آلية لحل المآزق على أعلى المستويات السياسية . وبالإضافة إلى ذلك ، قد تكون هناك حاجة لكي ينظر مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية في أمر تعيين شخص بارز ومحايد ، لا يكون أجنبيا بالضرورة ، لتوحيد الصفوف وإعطاء المؤتمر ما يحتاجه من زخم وتماسك لإنجاز مهامه . ولذا فإنني أوصي بأن تقوم جميع الأطراف المعنية في جنوب افريقيا بإجراء مزيد من الدراسة حول هذه الافكار .

٨١ - وفي مثل هذا الوقت ، الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لجنوب افريقيا والعالم على حد سواء ، كان لا بد لمجلس الامن أن يقرر في قراره ٧٦٥ (١٩٩٢) أن "يظل على علم بهذه المسألة إلى حين إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة" .

٨٢ - ولكي ينجز مجلس الامن وظيفته ، أرى أنه كان ينبغي أن تكون أمامه معلومات منتظمة ومحايدة وموضوعية . ولهذا السبب ، أقترح أن يتم الاضطلاع بمهمات مثل المهمة التي أنجزت مؤخرا ، وذلك على أساس فصلي ، أو بصورة أكثر تكرارا ، إذا كان الوضع يسمح بذلك .

٨٣ - إن دور المجتمع الدولي والامم المتحدة بوجه خاص يمكن ، في هذه اللحظة ، أن يكون عميقا ومفيدا . إذ يمكن أن يسهّل إحداث تحول كبير وسلمي في جزء من العالم ظل يعاني منذ زمن بعيد .

المرفق

برنامج اجتماعات الممثل الخاص للامين العام لجنوب افريقيا

بريتوريا ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢

الاجتماعات مع رئيس الدولة ووزراء الحكومة

صباحا

السيد ف. و. دوكليرك ، رئيس الدولة
السيد ر. ف. بوتا ، وزير الشؤون الخارجية
السيد ج. فان ن. فيلجون ، وزير شؤون الدولة
السيد ر. ب. ماييير ، وزير التنمية الدستورية والاتصالات
السيد ه . ج. كريل ، وزير القانون والنظام
السيد ه . ج. كوتسي ، وزير العدل
السيد ج. لو ، وزير الدفاع

على الغذاء

السيد ف. و. دو كليرك ، رئيس الدولة
السيد ر. ف. بوتا ، وزير الشؤون الخارجية
السيد ج. فان ن. فيلجون ، وزير شؤون الدولة
السيد د. ج. دي فيليي ، وزير المؤسسات العامة
السيد ه . ج. كوتسي ، وزير العدل
السيد ه . ج. كريل ، وزير القانون والنظام
السيد ر.ب. ماييير ، وزير التنمية الدستورية والاتصالات
السيد ج. لو وزير الدفاع

بعد الظهر

السيد ج. فان ن. فيلجون ، وزير شؤون الدولة
السيد ر. ب. ماييير ، وزير التنمية الدستورية والاتصالات
السيد د. ج. دي فيليي ، وزير المؤسسات العامة
السيد س. ج. دي بير ، وزير التربية والتدريب
السيد أ. ه . فينتر ، وزير الصحة الوطنية
السيد ل. ويسلز ، وزير الحكم المحلي والاسكان الوطني

السيد ب. ج. فاريه ، وزير التربية الوطنية
السيد ز. ف. بوتا ، وزير الشؤون الخارجية
السيد د. ل. كيز ، وزير المالية والتجارة والصناعة
السيد د. ج. وزير المؤسسات العامة

جوهانسبورغ ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا

حزب الحرية انكاثا

الزعيم منفوسوتو بوتيليزي ، الرئيس
السيد ف. ت. مدلالوس ، الرئيس التنظيمي
السيد اينكوسي س. هـ . كوميد ، نائب الامين العام
الدكتور دينيس ماديد ، اللجنة التنفيذية للجنة المركزية
السيد ب. س. نفوباني ، اللجنة التنفيذية للجنة المركزية
السيد جو ماتيو ، المستشار الشخصي للرئيس

مؤتمر الوحدويين الافارقة لازانيا

السيد كلارنس ماكويتو ، الرئيس
السيد بارني ديسي ، أمين شؤون الإعلام والدعاية
السيدة باتريسيا دو ليل ، أمينة شؤون الاسعاف والعون
السيد توبلا غولا ، الامين العام المساعد
السيدة اليزابيث سيبكو ، أمينة شؤون المشاريع والتنمية
السيد مارك شينرز ، أمين شؤون النقل
السيد مايك ماتسوبان ، أمين الشؤون الدينية
السيد بيني الكسندر ، الامين العام

بعد الظهر

المؤتمر الوطني الافريقي

السيد والتر سيسولو ، نائب الرئيس
السيد سيريل رامافوزا ، الامين العام ، وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية
السيد طابو مبيكي ، مدير ، ادارة الشؤون الدولية وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية
السيد جاكوب زوما ، نائب الامين العام وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية
السيد عزيز باهاد ، نائب المدير ، ادارة الشؤون الدولية ، وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية

بعد الظهر

المؤتمر الوطني الافريقي (تابع)

السيدة جرترود شوب ، عضو اللجنة التنفيذية الوطنية ورئيسة عصبة نساء المؤتمر الوطني الافريقي
السيدة باربرا ماسيكيلا ، أمينة ادارية بمكتب الرئيس وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية
السيد بيتر موكابا ، عضو اللجنة التنفيذية الوطنية ورئيس عصبة شبيبة المؤتمر الوطني الافريقي
السيد ماك ماهراجي ، عضو اللجنة التنفيذية الوطنية ولجنة المؤتمر الوطني الافريقي للمفاوضات
السيد جويل نيتشيتندزي ، عضو اللجنة التنفيذية الوطنية ولجنة المفاوضات
السيد الفريد نزو . عضو اللجنة التنفيذية الوطنية (الامين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي)

منظمة آزانيا الشعبية	السيد فانديلاني نيفولوفدودوي ، الرئيس السيد مبوليلو راكوينا ، أمين الشؤون الخارجية السيد فيكتور دلاميني ، رئيس الترانسفال السيد مولاتليجي تلال ، رئيس ، التربية السياسية السيد ليبون ماباسا ، منسق المشاريع السيدة موجانكو كومبي ، الامانة القانونية السيد ماندلا متسويني ، أمين شؤون الثقافة

جوهانسبورغ ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا

لجنة التحقيق في أعمال العنف والترويع الجماهيري	القاضي ريتشارد كولدستون
لجنة السلم الوطني	السيد جون هول ، الرئيس
أمانة السلم الوطني	السيد أنطوني جيلدنهيز ، الرئيس

بعد الظهر

رئيس الاساقفة ديسموند توتو

الحزب الديمقراطي	السيد زاك دي بير السيد كولن اكلين
مجلس جنوب افريقيا للكنائس	الاسقف س. موكوبا ، الاسقف المترأس للكنيسة الميثودية لجنوب افريقيا الاسقف س. إ. سيروت ، الاسقف المترأس للكنيسة الانجيلية اللوثرية لجنوب افريقيا رئيس الاساقفة ت. نتونكانا ، رئيس أساقفة الكنيسة الافريقية المستقلة الدكتور ب. نود ، نائب شرفي مدى الحياة لرئيس مجلس كنائس جنوب افريقيا الرايث ريفرندو و. نابير ، أسقف مؤتمر الاساقفة الكاثوليك لجنوب افريقيا

الرايت ريفرندو و. نابيـــــر ، أسقف أبرشيـــة جوهانسبورغ لكنيسة اقليم افريقيا الجنوبيـــة
الريفيرند الدكتور فرانك شيكان ، الامين العام ، مجلس الكنائس لجنوب افريقيا
السيدة ب. بام ، نائبة الامين العام ، مجلـــس كنائس جنوب افريقيا

جوهانسبورغ ، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣

صباحا

جلسة الافطار مع السيد فان زيل سلابيرت
معهد البديل الديمقراطي لجنـــــوب افريقيا

الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا

السيد جو سلوفو ، الرئيس
السيد كريس هاني ، الامين العام
السيد جريمي كرونين

السيد اسوب باهـــــاد
السيدة كـــــاي مونسامي
السيد سيزاكيك سيكسكاش
السيد توينجين مينوتسو
السيدة جيرالدين فريزر

بعد الظهر

ترانسكاي

اللواء م. بانتو هولوميسا ، رئيســـا
العقيد م. أ. نتشينغا ، وزير الشرطة
السيد ت. تيتوس ، المستشار القانوني

بوفوتاتسوانا

السيد ل. م. مانفوب ، رئيسا
السيد ت. م. سيتيلون ، وزير الشؤون الخارجية
السيد ر. كرونجي ، وزير شؤون الدولة
السيد س. ج. موتيب . وزير العدل
السيد ب. إ. كيكيلام ، وزير الشؤون الاقتصادية
السيد س. س. صين . نائب وزير التنمية السكانية
السيد ج. ك. مانيابيلو ، صفير

فيندا

العميد م. ج. راموشاوانا ، رئيس الدولة
السيد س. إ. ميتي ، أمين عام
السيد ج. م. ليجيجي ، مستشار
السيد ك. ب. ماكوابا ، مستشار
السيد س. ر. ماكوفها . مستشار
السيد م. ب. نتابالالا
السيد ن. إ. مولودزي

سيسكي

العميد أوبا كوكوز . رئيسا
السيد ه . ج. س. كيزر ، وزير الصحة
السيد ب. ب. جاكوبس ، وزير التربية
الرئيس ل. و. ماكوما ، وزير القوى العاملة
السيد م. وبب ، مستشار الرئيس

٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا - سويتو

حضور الصلاة بكنيسة القديس بولس الانجليكانية

بعد الظهر - بريتوريا

السيد ر. ف. بوتا ، وزير الشؤون الخارجية

جوهانسبورغ ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا

مؤسسة Afrikaner للحرية

السيد كارل بوشوف
الرئيس وأمين الشؤون الدستورية
السيد أندرياس راث
جامعة أورانج فري ستيت

أحزاب الجبهة الوطنية في مؤتمر ميثاق اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية :

(أ) حزب العمل

السيد إدي صاموئيلا
الامين العام
السيد ميلي ريتشاردز ، نائب الزعيم
السيد بيتر أ. س. هندريكس
مسؤول العلاقات العامة الوطنية

(ب) كونغرس ترانسفال الهندي :

السيد قاسم سالوجي ، الرئيس
السيد موس موللا ، الامين العام

بعد الظهر

السيد ج. هـ . فان در مروي
عضو مستقل في البرلمان

السيد جون دوغارد
مجلس التحقيقات المستقل

السيد برايان كورّين
محامو الدفاع عن حقوق الإنسان

السيد آرثر شاسكلسون
مركز الموارد القانونية

القاضي بيير أوليفييه
قائد المشروع ، لتحقيقات اللجنة
القانونية في الخيارات والبدائل
الدستورية الممكنة لافريقيا

جوهانسبورغ ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا

كونغرس نقابات العمال في جنوب
افريقيا (COSATU)

السيد غودفري ألبفانت ، نائب الرئيس
السيد رونالد موفوكنج ، أمين الصندوق
الوطني
السيد جاي نايدو ، الأمين العام
السيد سام شيلوا ، الأمين العام المساعد
السيد جايندرا نايدو ، منسق المفاوضات
الوطنية
السيد آللي إروين ، مسؤول التربية
الوطنية ، اقتصادي في NUMSA وفي COSATU

حزب المحافظين :

السيد أ. ب. ترورنخت ، الزعيم
المحامي توماس لانغلي ، عضو البرلمان
لساوثبنسبورغ والناطق الرسمي الرئيس لقسم
الشؤون الخارجية للحزب
المحامي كريس دي ياغر ، عضو البرلمان ،
والناطق الرسمي لحزب المحافظين بشأن
العدالة ومستشار في المسائل الدستورية
السيد جال تيرون ، الأمين الأول
السيد بول فوش ، زعيم حزب المحافظين في
مجلس مدينة بريتوريا

القاضي ريتشارد غوللستون ،
رئيس لجنة التحقيق في أعمال
العنف والترويع الجماهيري

بعد الظهر

حزب الشعب الوطني

السيد أ. رجبنسي ، عضو البرلمان ؛ زعيم حزب الشعب الوطني ؛ عضو لجنة الإدارة التابعة لمؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، والمندوب الرئيسي لدى الفريق العامل ٣ الذي يعالج الترتيبات الانتقالية

السيد م. موهانلال ، عضو البرلمان ، مسؤول العلاقات العامة للحزب ، المندوب الرئيسي لدى الفريق العامل ٣ الذي يعالج المبادئ الدستورية في مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية

السيد د. ك. باداياشي ، عضو البرلمان ، رئيس الانضباط لحزب المعارضة ؛ مندوب لدى مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية

السيدة د. غوفندر ، عضو البرلمان ، مندوبة لدى مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وتتعامل مع الدول المستقلة الاربع

السيد هـ . م. نيراهو ، عضو البرلمان ومستشار للفريق العامل ٣ في مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية

السيد س. اسماعيل ، مندوب في الفريق العامل ٣ في مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية

السيد د. شي ، مندوب في الفريق العامل ١ في مؤتمر ميشاق إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية

بعثة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية/الولايات المتحدة	السيد مارك إليوت ، نائب وكيل وزير الخارجية لافريقيا والشرق الاوسط ، المملكة المتحدة السيد جيمس بوستون ، القائم بالاعمال ، السفارة البريطانية السيد مارشال ماك كاللي ، القائم بالاعمال ، سفارة الولايات المتحدة
المجموعة الاوروبية	السيد انطوني بوسمار ، السكرتير الثاني ، سفارة بلجيكا السيد بيتر هانسن ، القائم بالاعمال ، السفارة الملكية الدانمركية السيد كريستيان ماسيت ، المستشار الاول ، سفارة فرنسا السيد وولف - روشهارت بورن ، المستشار الاول ، سفارة المانيا السيد مايكل شونك ، المستشار الاول ، سفارة المانيا السيد نيكولاي بروتونوتاريوس ، السكرتير الثاني ، سفارة اليونان سعادة الدكتور ماريو بيير سيجيلي ، السفير، سفارة ايطاليا سعادة السيد بييت فان بورين ، السفير ، سفارة هولندا الملكية سعادة السيد جورج ريتو ، السفير ، سفارة البرتغال السيد خوان غونزاليس - باربا ، السكرتير الثاني ، سفارة اسبانيا السيد تيم شيهي ، مكتب المجموعة الاوروبية

لجنة الصليب الاحمر الدولية	السيد طوني بفانر ، رئيس الوفد الاقليمي
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر	السيد طوم و. بوروكو ، رئيس الوفد في جنوب افريقيا

٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا

السيد نلسون مانديلا
رئيس المؤتمر الوطني الافريقي

زيارة الى بوبيباتونغ وكروسرودز

٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

صباحا

الاتحاد الوطني لغرفة التجارة (NAFCOC)	السيد آرثي نكونييني ، الرئيس السيد مورلي نكوزي ، الامين العام التنفيذي
السيد ألكس بورين المعهد المعني بايجاد بديل ديمقراطي لجنوب افريقيا (IDASA)	
ممثلو اللجان الاقليمية والمحلية لحل النزاعات :	السيد انطوني جيلدنهيوس ، الرئيس ، الامانة العامة للسلم الوطني السيد فيليب شالكويك ، الرئيس ، لجنة شمالي تراسفال الاقليمية لحل النزاعات السيد م. ص. بربتوريوس ، الرئيس ، لجنة ناتال/كوازولو الاقليمية لحل النزاعات السيد جاب دورانت ، نائب الرئيس ، لجنة كيب الغربية الاقليمية لحل النزاعات

السيد راي ديبدن ، الرئيس ، لجنة شرقي ترانسفال الاقليمية لحل النزاعات

الاسقف تريفور ف.ز. دي برون ، الرئيس ، لجنة بوردر/سيسكاي الاقليمية لحل النزاعات

السيد هنري لورم ، الرئيس ، لجنة اورانج فري سيت الاقليمية لحل النزاعات

السيد برايان سميث ، الرئيس ، لجنة كيب الشرقية الاقليمية لحل النزاعات

السيد أندريه لامبرخت ، الرئيس ، لجنة ويتس/ فال الاقليمية لحل النزاعات

السيد روبرت لوريمار ، نائب الرئيس ، لجنة ويتس/فال الاقليمية لحل النزاعات

السيد فيروشو كامي ، الرئيس ، لجنة توكوزا الاقليمية لحل النزاعات

السيد مايك بييا ، عضو ، لجنة الكسندرا لحل الأزمات

السيد ديون رودمان ، المدير التنفيذي ، الامانة العامة للسلم الوطني

حزب بويرستات :

السيد روبرت فان توندر ، رئيس البعثة

السيد س. فرماك ، عضو تنفيذي

السيد أ. تربلانش ، عضو تنفيذي

السيد د. روتنباخ ،عضو تنفيذي

السيد ج. فولشنك ، زعيم مفاوير البوير

<u>بعد الظهر</u>

عقد اجتماع مع رئيس الدولة ، يتبعه تناول الغداء معه ومع أعضاء من مجلس وزراء بريتوريا

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣

صباحا

غرفة الاعمال التجارية في جنوب افريقيا (SACOB)

السيد سبنسر سترلينغ ، نائب رئيس الغرفة
رئيس شركة موتور كوربوريشن في جنوب افريقيا

السيد لس ويل : نائب رئيس الغرفة ؛ رئيس شركة J.H. Isaacs Group Ltd.

السيد ريمون بارسونز ، المدير العام للغرفة

السيد بوكي بوشا ، رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون أرباب العمل في جنوب افريقيا ؛ نائب رئيس لجنة الموارد البشرية التابعة للغرفة

السيد لسلي بويد ، نائب الرئيس ، Anglo American Corporation of South Africa Ltd. رئيس سابق للغرفة

السيد ميرفين كينغ ، الرئيس ، الفريق الاطاري الموحد ؛ نائب رئيس أقدم لغرفة التجارة والصناعة في جوهانسبرغ

السيد رينهارد كونستلر ، المدير الاداري ، لشركة بي إم دبليو المحدودة

السيد دنزل ماك غلاشان ، المدير ، شركة مالباك المحدودة

السيد كليف مينيل ، نائب الرئيس ، شركة انجلوفال المحدودة

السيد دونالد نكوب ، مستشار فريق العلاقات الصناعية ، Anglo American Corporation of South Africa Ltd.

السيد مايك نتلاتلنغ ، مدير التسويق ، مؤسسة الاعمال الافريقية وخدمات المستهلكين

الدكتور كونراد ستراوس ، الرئيس ، مصرف ستاندرد

السيد ويليم فان ويك ، المدير الاداري ، الشركة المحدودة للحديد والصلب في جنوب افريقيا

السيد هـ . ج. كويتسي
وزير العدل
والسيد تابو مبيكي
مدير دائرة الشؤون الدولية ،
المؤتمر الوطني الافريقي

حزب التضامن

السيد ج. ن. ردي ، الزعيم ، يرافقه أعضاء من حزب التضامن

بعد الظهر

غداء مع محررين صحفيين يقيمه السيد جيم جونز ، محرر في الصحف Sunday Times; (The star ; Rapport; Sowetan; Citizen; New Nation; Beeld; Business Day; City Press; Weekly Mail)

مؤتمر ناشال الهندي :

السيد ف. م. مير
السيد زاك يعقوب
السيد ب غوردهان

المغادرة إلى المطار

- - - - -